مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحصين الأطفال واليافعين من الإرهاب والفكر المتطرف

د. أحمد قاسم مفتن

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

تحصين الأطفال واليافعين من الإرهاب والفكر المتطرف (ورقة سياساتية مقترحة لمعالجة آثار داعش)

د. أحمد قاسم مفتن *

توطئة مفتاحية:

ثمة ثلاثة مجالات وعناوين إطارية عامة يمكنها -إذا أحسنّا استثمارها- أن تقدم لنا حلولاً ناجعة ونجاحات حقيقية في مواجهة التطرف سلوكاً وممارسةً وثقافةً، وهذه المجالات تتعامل مع ثقافة التطرف التي تسبقه من جانب، ومن جانب آخر تمثل معالجات لإزالة آثار العنف والتطرف، التي يمكننا إجمالها على النحو الآتي:

المجال الأول: من الواضح أن جانباً من الثقافة الدينية التي يتم نشرها في بعض المدارس والمؤسسات الدينية وبعض الأوساط الأكاديمية ترسخ وعي امتلاك فئة أو طائفة حقيقة الإسلام، وأنها وحدها التي تستطيع أن تستنبط الأحكام الشرعية الصحيحة للوصول إلى الشريعة الصحيحة أو الدين الحق، وذلك يتطلب إشاعة ثقافة دينية منفتحة ومتسامحة من شأنها السماح بالتعددية وقبول الآخر سواء أكان رأياً أم فرداً أم مجتمعاً أم ديناً أم ثقافة، وأن تعزز فرص فهم أفضل للدين والشريعة وأحكامها.

المجال الثاني: إشاعة ثقافة مجتمعية مدنية وديمقراطية، فحيثما تضعف هذه الثقافة تزدهر ثقافة العنف والتطرف بأشكالها المختلفة: الدينية والعرقية والفئوية والجهوية. وتلك مسؤولية «تربوية وأكاديمية وفكرية وإعلامية» بالدرجة الأساس، لذا توجب أن يرعاها جهد وطني تؤسس له الدولة بأركانها الرسمية والمدنية كافة -وتعمل السلطة التنفيذية على تحقيقها بصورة مؤسسية- مشروعاً متكاملاً متضافراً، يأخذ صفة الاستمرارية والديمومة، لا صفة الظرفية المؤقتة.

المجال الثالث: تأصيل قيم التسامح والتعددية وثقافة احترام حقوق الانسان وقبول الآخر وترسيخها من خلال المؤسسات المعنية بالتوجيه والتربية، مما يتطلب أن تأخذ وزارتا التربية والتعليم العالي والبحث العلمي دورهما في هذا المجال، فضلاً عن الأوقاف، ووزارة الشباب والرياضة،

* تدريسي محاضر في كلية الآداب - جامعة بغداد.

والمؤسسات الإعلامية، إذ تقع على عاتقها مسؤولياتٍ جسام في هذا المنحى.

المعطى النظري لسياسات الوقاية "بلحاظ الميدان"

تنطلق الدراسة الحالية في بعدها النظري من مفاهيم الوقاية وعدم الوقوع في الجريمة أو ممارستها، وتهدف في منطلقاتها الأساسية أيضاً إلى المشاركة في الوصول إلى آليات تساعد في الحيلولة من دون حدوث الفعل الإرهابي على مستوى المكافحة ورفضه على مستوى الوقاية، وتطرح كذلك رؤيا لمعالجة الآثار المترتبة على ممارسته، على صعيد الأفراد المتورطين به، ولاسيما أطفال داعش.

وتقوم الأنماط النظرية المعاصرة في مجال الوقاية من الجريمة على نمطين أساسيين، هما:

أولاً: الوقاية الاجتماعية:

في هذا النوع من الوقاية يتم التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المفرزة للجريمة والإرهاب وكيفية معالجتها عن طريق التعليم، والتثقيف، وتوفير العمل، والسكن، وملء أوقات الفراغ للأطفال واليافعين والشباب، فضلاً عن التنشئة الاجتماعية السليمة، والتواصل الاجتماعي ضمن شبكة علاقات متوافقة في بيئة اجتماعية داعمة ومعززة، وغيرها من برامج اجتماعية موجهة.

ثانياً: الوقاية الموقفية:

وفي هذا النوع من الوقاية تنصب الجهود الوقائية على فئات اجتماعية معرضة للوقوع في الجريمة (كالأطفال واليافعين والشباب) لإندفاعهم ولقلة خبراتهم الاجتماعية، أو يتم التركيز فيها على مناطق جغرافية معينة كتلك التي تكثر الجريمة في أوساطها من قبيل المناطق المتوترة أمنياً، أو الخاضعة لسيطرة الجماعات الإرهابية، أو التي تضعف فيها سلطة القانون، أو يتم التركيز وقائياً على بعض الأنماط الإجرامية المرتفعة في المجتمع كما في حالات التجنيد والتدريب القتالي على التفخيخ والأحزمة الناسفة والانتحاريين؛ لتُدرس، ومن ثم تُقدم البرامج والأنشطة لمعالجتها والتحصين من الوقوع فيها استباقياً.

ولوضع التصورات السابقة في شكل مثلث هرمي يمكن قراءته على نحوٍ واضح، ويمكّننا من فهم فكرة المعطى النظرية بنحو أفضل، سيجري عرضه على النحو الآتي:[1]

١- د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف (إعداد)، «دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف»، ص: ٦-٧، موقع حملة السكينة، شوهد بتأريخ ٢٠١٧/١٠/٢٧، الساعة العاشرة صباحاً، على الرابط الإلكتروني:
http://www.assakina.com/files/books/book87.pdf

ولحدوث السلوك الإجرامي والارهابي فلا بد من أن تتوافر في الشخص الإرادة لممارسة السلوك الإجرامي، على أن هذه الإرادة لا تكفي وحدها لإفراز سلوك خارج عن القانون ما لم تتوافر الفرصة والمقدرة لشخص ما ليتمكن من تنفيذ الجريمة.

فعلى سبيل المثال لتكون الإرادة الإجرامية لدى الشخص لممارسة سلوك الإرهاب المصحوب بالعنف فلا بد من أفكار تغذي هذا السلوك لدى الشخص حتى يصبح مستعداً وقابلاً لتلقي الأفكار التي تصور له فساد الآخرين، وأنه يحمل الحقيقة المطلقة وحده؛ فهذا الفكر المتطرف يشكل العقلية الإجرامية لدى الأفراد الممارسين للسلوك الانحرافي المتمثل في الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، هذا التشكل للسلوك الإجرامي ينطلق من محور تشكل الإرادة الإجرامية التي يرمز لها بالحرف (أ) في مثلث السلوك الإجرامي، حيث إن الأفكار الإرهابية تتشكل لدى الأشخاص الذين لديهم الاستعداد لتقبلها فتتكون لديهم الإرادة الإجرامية لممارسة السلوك الإجرامي ويصبحون جاهزين لممارسة ذلك السلوك متى ما توافرت لديهم الفرصة والمقدرة اللتين تمثلان (باءً وجيماً) في مثلث السلوك الإجرامي. وبالتأكيد الأمر يكون أوثق وأيسر مع الأطفال والمراهقين كون عميلة تطويعهم وإقناعهم وخداعهم تكون أسهل وأقل تعقيداً مما يكون عليه الحال مع البالغين.

وبذا فإن الشخص الممارس للسلوك الإجرامي ينبغي أن تتوافر لديه معتقدات معينة تهيئ له إرادة السلوك الإجرامي، فضلاً عن ضرورة إيجاد الفرصة المناسبة لإحداث السلوك التدميري، والمقدرة من خلال ضعف الرقابة الأمنية وتوافر متفجرات للتدمير أو غيرها من ممارسات سلوكية تهدف إلى التدمير ونشر الذعر والخوف لدى أفراد المجتمع؛ وبهذا يكون السلوك الإجرامي المتمثل في العنف والإرهاب والتطرف نتاج لتوافر العوامل الثلاثة المبرزة في مثلث السلوك الإجرامي: (الإرادة، المقدرة، الفرصة).

و نستنتج من ذلك أن جهود المكافحة تبقى في مجملها متركزة على تقليل الفرص لممارسة السلوك الإجرامي لدى الأشخاص وتقليل فرص المقدرة على ممارسة السلوك الإجرامي المتمركزة حول (باء وجيم)، أما جهود الوقاية على مستوى (أ) فهي مرحلة أكثر تطوراً، إذ إنها يجب أن تنطلق من الجهود الرامية إلى تقزيم الإرادة الإجرامية لدى الأشخاص بحيث لا يتمكنون من ممارسة السلوك الإجرامي، من خلال وسائط التنشئة الاجتماعية السليمة وتوفير الرفاهية التي تجعل الأشخاص لا يفكرون أو يرغبون بممارسة السلوك الإجرامي حتى في حال توافرت الفرصة والمقدرة لديهم لممارسة مثل هذا السلوك.

وتنطلق جهود الوقاية المنطلقة من رفض الإرادة الإجرامية في مجملها من البرامج التنموية التي تهدف إلى رفاهية المواطن في الدرجة الأولى، وتجعل إرادته في ممارسة السلوك المنحرف قليلة –إن لم تكن معدومة– ولا يمكن الوصول إلى جهود الوقاية الاجتماعية إلا من خلال أداء جميع أنساق المجتمع تكاملياً لواجباتها الاجتماعية الرامية لإحداث الاستقرار في المجتمع عموماً.

إن جهود الوقاية يجب أن تتصدى لها مؤسسات المجتمع المختلفة ومنها المؤسسات التربوية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، التي ستؤدي بمجملها عملاً مهماً وبارزاً في رفض الإرادة الإجرامية لدى الأطفال واليافعين ومنعهم من ممارسة سلوك العنف والتطرف، إذ إن رفض السلوك الإجرامي يجب أن ينطلق من محور الوقاية والمقصود به وجود دوافع داخلية لدى الأفراد تمنعهم من ممارسة سلوك العنف والتدمير في المجتمع عن طريق وسائط التنشئة الاجتماعية المختلفة التي من أهمها الأسرة والمدرسة ودورهما في مقاومة الإرهاب، والعنف، والتطرف.

الأسباب الاجتماعية لبروز ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف

(التأثير المباشر وغير المباشر على الأطفال واليافعين)

ينطلق الفكر المتطرف لدى الأفراد من ثلاث مراحل أساسية، تمثل بمجملها نتاجاً لخلل في وسائط التنشئة الاجتماعية، وتعد ضرورية لتشكل الفكر المنحرف، إذ تنطلق غالباً من الآتي:

١. أصحاب الأفكار المتطرفة (بعض من الأهل، الجيران، الأصدقاء، شخصيات مؤثرة، بوصفهم البيئة الاجتماعية التي تنشأ الطفل وتشكل شخصيته) لديهم رغبة جامحة في إقصاء الآخر، فهم الوحيدون القادرون –حسب رؤيتهم– على فهم الحقائق والأمور. وامتلاك الحقائق الزائفة هذا سيمرر للصغار واليافعين كونهم في طور النمو والتشكل ويتلقفونها على أنها صادقة وصحيحة.

٢. أصحاب الأفكار المتطرفة لديهم أحادية في النظر فالحقائق لديهم ليس لها إلا وجه واحد وطريق الحياة ليس له إلا مسار واحد. ومن يتأثر بهم من الصغار واليافعين ويتخذهم قدوة سيسلك سلوكهم ويرى بعينهم ويعتقد بمعتقدهم، فلسان حالهم يقول: ”أنا على صواب ومخالفي قطعاً مخطئ، يستحق الفناء؛ ليعم الصواب والخير».

٣. يحمل أصحاب الفكر المتطرف توجهات عقدية وفكرية تؤكد ما لديهم من قناعات ولا يرغبون في التنازل عنها، وإنهم غير مستعدين للتخلي عنها أو مناقشة الآخرين فيها.

٤. يشير التحليل الاجتماعي المتعمق لممارسة العنف والتطرف إلى أن هناك خصائص مشتركة تجمع هؤلاء الأطفال واليافعين الذين يحملون الفكر المتطرف والمتسم بروح التدمير والتخريب وهذه الخصائص يمكن التحدث عنها على النحو الآتي:[٢]

أ. القابلية للإيحاء، فالملحوظ عليهم أنهم استقوا كثيراً من المعلومات من بعض الأشخاص المؤثرين دينياً، ومن دون مناقشة أو تمحيص وإنما أخذوها مسلمات غير قابلة للنقاش.

فتلك القابلية على الإيحاء ضرورية لتشكيل إرادة السلوك الإجرامي لدى الأطفال واليافعين على مستوى الممارسة.

ب. حداثة السن، إذ إنهم صغار في السن، ومن المعلوم أن صغار السن هم أكثر رغبة في المغامرة وأكثر استعداداً للخروج عن نواميس المجتمع من الكبار والبالغين.

ت. المرور بالتجربة العنفية، من خلال المشاهدة والحضور في موقع الحدث العنفي كنوع من التهيئة النفسية والاجتماعية لتقبل العنف والإرهاب.

ث. التدريب العسكري المكثف، وهذه النقطة تختصُّ بالمقدرة على ممارسة السلوك الإجرامي.

ج. غسيل الدماغ، والمرور بدروس أيديولوجية ذات محتويات معنوية تهدف إلى إقصاء الآخرين وتكفيرهم واستباحة دمائهم لشرعنة الإرهاب والقتل ضدهم.

ح. التطرف على المستويات الثلاثة:

١. المستوى العقلي أو المعرفي والمتمثل في انعدام القدرة على التأمل والتفكير (نفّذ ولا تناقش).

٢. المستوى الوجداني والمتمثل بالاندفاعية في السلوك، (الطاقة الانفعالية عالية لدى الأطفال واليافعين فيجب استغلالها).

٣. المستوى السلوكي والمتمثل في ممارسة العنف ضد الآخرين، (آمنت بما نقول، ونعتقد، وتدربت،

٢- د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف (إعداد)، مصدر سابق، ص: ٨.

وعرفت عدوك فافعل).

فهناك عوامل قد تهيّئ لحدوث الفرصة السانحة للسلوك الإرهابي، ومن بينها ما يأتي:

١. تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأسر الأطفال.

٢. قيام أنماط من السلوك المشابهة في بقاع أخرى من العالم يتم تداوله بشكل يومي في وسائل الإعلام ويطلع عليها الأطفال واليافعين وتحفزهم على العنف وتبرر له.

٣. عدم وجود منافذ للحوار، والعيش في بيئات أحادية الفكر والتوجه مما يولد التطرف.

٤. القناعة باستحالة تغيير الواقع بأي وسيلة أخرى سلمية، أي إقناع الأطفال واليافعين بأن الواقع سيّئ ولا يمكن تغييره إلا بالعنف والإرهاب.

٥. وجود رموز فكرية تُنَظِّر للسلوك المنحرف وتقنع الأطفال واليافعين بأفكارها.

٦. سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق معينة، وإخضاع سكانها بالقوة لتوجهاتهم وعقائدهم وممارساتهم.

في واقع داعش وتداعياته، يعد الأطفال الفئة الأكثر تعرضاً لممارسات الجماعات المتطرفة من بين الفئات السكانية الأخرى، إذ يمارس التنظيم سياسات مقصودة مع الأطفال؛ لتعميق جذور العنف وترسيخ أيديولوجيته الراديكالية وليكون الأطفال إرثه للأمد البعيد.

أثرت ممارسات داعش الإرهابي سلباً على نفسية الأفراد عموماً في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وعلى نحو خاص على الأطفال، إذ اختفت مشاهد طوابير التلاميذ والطلبة وألوان ملابسهم الزاهية وهم يذهبون إلى المدارس، وفرض التنظيم مناهج تعليمية تتوافق مع عقائدهم وتوجهاتهم، وأُجبروا المعلمين على الخضوع لدورات في المنهاج وطرائق التدريس التي تؤدي بمجملها لتنشئة جيل أطلقوا عليه تسمية (أشبال الخلافة)، إذ جعلوا التعليم مقتصراً على الذكور فقط، وأخذوا يعلمونهم فنون القتال وحمل السلاح، وقطع الرؤوس، وكيفية القيام بعمليات انتحارية، وإن عمليات القتل الوحشية وممارسة العنف جعلت بعض الأطفال يتأثرون بها ويحاولون تقليدها، وتسببت لبعضهم الآخر بنوبات فزعٍ واضطرابٍ نتيجةٍ للصدمة[٣].

٣- آسيا إسماعيل، الأطفال هم الأكثر تضرراً من ممارسات داعش، شوهد بتأريخ ٢٠١٧/٦/٥، الساعة العاشرة صباحاً على الرابط الإلكتروني: http://www.hawarnews.com.

تعرّض الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش إلى أسوأ بيئة معيشية، نتيجة للصدمات النفسية الحادة والتكرارة الناتجة عن انتشار العنف والحرب والنزوح، فضلاً عن الإهمال المدرسي والحرمان والفقر، وتكون مثل تلك الظروف القاسية والمؤلمة مدمرةً لبنية الدماغ العضوية والوظيفية؛ لأن الدماغ في مرحلة الطفولة يمر بأهم مراحل تكوينه، إذ تؤدي الصدمات إلى التوتر والخوف والهلع لدى الأطفال، ويمثل ذلك خطراً بالغ الأهمية على صحتهم النفسية والبايولوجية، ويصاحبه غالباً تغييرات فيزولوجية في الجسم، تنتج عنها تغيُّرات كيميائية في الدماغ، تخلق بيئة سامة لخلايا الدماغ، وتؤثر هذه البيئة السامة على وظائف تلك الخلايا، فضلاً عن تأثيرها على بناء وهيكلية الدماغ؛ وبسبب تلك التغييرات سينشأ الصغار بقدرات ذهنية ضعيفة، وقصور في التعليم، وباحتمالية عالية للإصابة بالأمراض النفسية، مثل الكآبة، وأمراض القلق بمختلف أنواعها، وكبت المشاعر داخلياً، أو الانفعال الشديد والغضب والعدائية، فضلاً عن ممارسة العادات الضارة مثل التدخين وتعاطي المخدرات[٤].

أساليب تنظيم داعش في كسب الأطفال للانخراط ضمن صفوف مقاتليه:[٥]

عمد التنظيم إلى مماسة أساليب مقصودة ممنهجة ومتنوعة لكسب الأطفال وضمه لصفوفه لعل من أهما ما يأتي:

١. استغلال الأطفال والمراهقين من أبناء الأسر الفقيرة مقابل دفع الأموال وإغراء ذويهم بالمكاسب مقابل راتب شهري تراوح بين (٣٠٠-٥٠٠) دولار شهرياً، فضلاً عن محاولة كسبهم عبر التأثير الفكري والعقائدي لاقناعهم بالقتال إلى جانب مسلحيه.

٢. إعداد مناهج دراسية دينية تبرّر التشدد والعنف والقتال، فضلاًعن مناهج دراسية خاصة بالحرب، والقتل، والتفخيخ، والذبح، وكيفية الانتحار، جرى العمل عليها في مدارس المناطق الخاضعة للتنظيم.

٣. توزيع الألعاب والهدايا ذات الطابع العنفي على الأطفال بعد اجتيازهم لدورات أو

٤- أ. م. د. جمان مكي كبة، "أطفال الحرب وما يحمله المستقبل: القنبلة الموقوتة»، مجلة حوار الفكر، العدد ٤٠، (بغداد- المعهد العراقي لحوار الفكر، حزيران ٢٠١٧)، ص: ١٠٥-١٠٦.

٥- عمر علي، داعش يجند الاطفال في الموصل، نشر على موقع روداو بتأريخ ٢٠١٥/٨/٢٢، شوهد بتأريخ ٢٠١٨/١/١٥ الساعة السادسة مساءً، على الرابط الإلكتروني:
http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq٢٢٠٨٢٠١٥٢

دروس تخدم فكر التنظيم وديمومته وسيطرته.

٤. إخضاعهم لتدريبات عسكرية مكثفة وبمعسكرات خاصة احتوت على صنوف القتال الحي والاغتيالات، ولعل من أبرز معسكرات تدريب الأطفال هي (أشبال العز، الرقة، الطبقة، الزرقاوي، الأشبال، الطلائع).

٥. يعتمد داعش في تجنيده للأطفال على برامج الترغيب التي تهيّئ للأطفال أنشطة ترفيهية واجتماعية يفتقدون لها في ظل الأوضاع المزرية التي يعيشونها في كنفه، إذ قدموا للمراهقين فرصة للتعبير عن ذواتهم من خلال الارتباط بتنظيم قوي عسكرياً، حيث يمكن لهم أن يشعروا بالسلطة وتحقيق الذات؛ كونهم يمارسون أفعال وممارسات يؤديها البالغون.

٦. أجرى التنظيم بعمليات مرحلية وبحسب الفئات العمرية للأطفال لتطويعهم وكسبهم وترويضهم لكسر حاجز الخوف، ولاسيما أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٢ سنة، إذ عمد التنظيم إلى زجهم في خدمات الدعم اللوجستي لمقاتليه، من قبيل نقل الذخيرة، وإعداد الطعام، وإصلاح العتاد والآليات وتنظيفهما، فيما يشارك آخرون في أعمال الحراسة والدوريات والحواجز، ليتدربوا عن قرب وليتعرفوا على الحياة العسكرية وطبيعة فعالياتها ليصبحوا فيما بعد مقاتلين متمرسين.

٧. عرض مشاهد العنف التي يُمارسها التنظيم على الأطفال، وتشجيعهم على ممارستها، والمشاركة فيها.

٨. أظهرت كل التسجيلات والصور التي بثّها التنظيم لأعمال الإعدام والذبح والصلب التي مارسها في المناطق التي يُسيطر عليها وجود الأطفال في الصفوف الأمامية، وأظهرت قيام الأطفال بحمل الكاميرات والهواتف المحمولة لتصوير المشاهد.

٩. خطف الأطفال وإجبارهم على الالتحاق بمعسكر التدريب ليُدرَّبُوا على تنفيذ العمليات الانتحارية، إذ يخضع الأطفال للتدريب في معسكرات معزولة ومغلقة، ينعزل الأطفال عن ذويهم، وتقطع الاتصالات بهم، ويخضعون لدورات تدريبية مكثفة وعنيفة، تتضمن نشاطات قائمة على معرفة فنون القتال، واستخدام السلاح، وإعداد المفخخات، والمتفجرات، والتدريب على العمليات الانتحارية. ويعمل التنظيم على مساومة الأطفال

داخل المعسكرات على عوائلهم بالاغتصاب أو القتل.

١٠. منح الأطفال حظوة بين أقرانهم من الأطفال من خلال حمل السلاح، ولبس الزي العسكري، ومصاحبتهم لبعض قيادات التنظيم، وحمل الرايات، والاستماع إلى الأناشيد الحماسية، فضلاً عن منح بعضهم ألقاباً كتلك التي تطلق على قيادات التنظيم مثل لقب أبي القعقاع وأبي طلحة، وغيرها.

١١. نشر الطائفية وكراهية الآخر وأحقية قتله والتنكيل به، كون انضمامهم إلى التنظيم جزءاً من دفاعهم عن الدين والمذهب الذي يعتقده التنظيم بوصفه الدين الحق والواجب اتباعه من دون سواه.

١٢. إعادة تفسير الآيات القرآنية من قبل التنظيم للأطفال بطريقة تخدم سياساته، والتركيز على باب ''الجهاد'' من دون سواه.

١٣. أخذ البيعة من الأطفال عبر طقس منظم يجري في العلن من خلال ترديد عبارات وشعارات فقهية وشرعية باللغة العربية الفصحى التي لا يفهم مضمونها غالباً الأطفال، بيد أنها تقوم على مضامين الاستعداد للتضحية والموت من أجل قيام الدولة المزعومة ونشر عقائدها، ويُعرض ذلك الطقس بطرق محببة للأطفال وتدعوهم للتفاؤل.

١٤. استخدام الأطفال في عملية التجسس وجمع المعلومات في بعض المناطق، ولاسيما مناطق سكناهم كونهم لا يثيرون الشكوك.

١٥. طباعة كتيبات وقصص تخدم أفكار التنظيم حمل بعضها عنوان ''دور الأخت في الجهاد»، تتضمن حث النساء قراءة قصص الجهاد على الأطفال حينما يخلدون للنوم، وتشجيعهم على ممارسة ألعاب الرماية؛ لتحسين قدرتهم على التصويب.

١٦. اعتمد التنظيم أسلوب «جهاد العائلات» لمقاتليه الأجانب؛ لضمان الولاء الكلي من قبل تلك العوائل ازاء التنظيم، إذ أفرز اعتماد ذلك الأسلوب شدة تلك العوائل في القتال وحماسهم المفرط. فإلى جانب الدافع «العقائدي» فإن التنظيم أخذ يدفع رواتب ومستحقات ممتازة لتلك العوائل لا تقل عن (٦٠٠) دولار شهرياً للشخص الواحد كحد أدنى مع امتيازات أخرى من «الغنائم»، وتكاليف الزواج، والسكن، والزعامة؛

وبهذا أصبحت عوائل المقاتلين الأجانب ينعمون بحياة مرفهة مقارنة بالآخرين.

منذ دخول داعش وتناميه في العراق، ركز التنظيم في إظهار الأطفال وبنحو بارز في دعاياته، فالأطفال لا يمثلون قيمة دعائية لداعش فحسب، بل إنهم أشخاص سيتم تنشئتهم ليصبحوا متشددين أيضاً، ويمتلكون القدرة على القتل والقتال، وهي ظاهرة تتطلب دراسة معمقمة لوصف الطرائق المتنوعة التي استخدمها التنظيم لتجنيد الأطفال في أنحاء مختلفة من العالم وتحديدها. وبعد تحليل دقيق لوسائل داعش الدعائية، وما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي ومقابلات أجريت مع الأطفال الهاربين من التنظيم، فضلاً عن المقابلات التي أجريت مع بعض الذين ألقي القبض عليهم، وأجريت معهم مقابلات من قبل صحفيين وباحثين وعمال إغاثة، نشرت فيما بعد على مواقع التواصل الاجتماعي والفضائيات والصحف؛ وبهذا أصبحت لدينا الآن مادة واسعة تمكننا من تحليل أنموذج التوظيف والتدريب المستخدم من قبل داعش لتجنيد الأطفال وكسبهم لصفوفه.

يقسم أطفال داعش بنحو عام خمس فئات، هي:

- أبناء المقاتلين الأجانب (أسر منتمية للتنظيم).
- أبناء المقاتلين المحليين (أسر منتمية للتنظيم).
- مجهولو النسب والأيتام الذين وجدوا طريقهم إلى دور الأيتام التي يسيطر عليها التنظيم.
- المجندون قسراً رغماً عنهم وعن ذويهم.
- المتطوعون بإرادتهم للعمل مع التنظيم من دون رغبة ذويهم.

وترجع النسب المتزايدة لكسب الأطفال إلى التنظيم غالباً إلى عمليات الاستمالة والترغيب الناجحة التي استخدمها داعش، حيث اجتهد التنظيم ليغرس في الأطفال روح الالتزام والصداقة الحميمية. وهذا النمط يختلف عن تجنيد الأطفال في العديد من الأماكن الأخرى من العالم التي شهدت تواجداً للجماعات الإرهابية، ولاسيما في الدول الأفريقية، حيث إن الأطفال الذين يعدون للقتال يكونون أيتاماً في الغالب، وفي العموم، ليس لديهم آباء أحياء، فهم إما مختطفون وإما متروكون من قبل القائمين على رعايتهم، وتقوم المليشيات الإرهابية باحتضانهم اجتماعياً لتشكل معهم علاقات وثيقة تعوض فقدان أسرهم، وبالنتيجة استبدال أسرهم بالتنظيم بوصفه الجهة الراعية لهم.

وقد وصل المئات من الأطفال الأجانب إلى العراق وسوريا قادمين من دول مختلفة من أوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا. وفي لحظة وصولهم سجلوا بإحدى المدارس الدينية المنتشرة في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم، اثنتان منها خصصت لتلبية احتياجات المتحدثين باللغة الإنجليزية. وتمثل تلك المدارس جانباً واحداً من استراتيجية داعش لتحويل الأطفال من مجرد مارة إلى مقاتلين محترفين بالكامل، وبنحوٍ منهجي ومؤسسي قائم على مرور الأطفال بست مراحل مختلفة تتمثل بالآتي: التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والاختيار، والقهر، والتخصص، والتمركز. ولغرض توضيحها ستُعرضُ على نحوٍ تفصيلي:[٦]

١. التنشئة الاجتماعية:

يعلّمُ تنظيم داعش في البداية الأطفال عن طريق التنشئة الاجتماعية التدريجية وليس عن طريق التلقين، إذ يمتلك التنظيم عدداً من الطرق للوصول إلى ذلك، ولكن الأكثر وضوحاً من بينها يكون بالمناسبات العامة التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بشأن الفرص التي يمكن لداعش تقديمها ومنحها للمتعاونين معه أو المنضوين تحت إدارته. وتجذب بعض من تلك الاجتماعات والتجمهرات –في كثير من الأحيان– الأطفال من خلال تقديم لعب مجانية وحلوى لمجرد تواجدهم في مكان التظاهر. ويمكن للأطفال في هذه الأحداث المساعدة من خلال التلويح برايات داعش السود أو حتى مجرد الحضور، ومع ذلك يجرى تكريمهم ومنحهم الهدايا. فمثل هذه الإغراءات تعمل بمنزلة نوع من أنواع الجذب؛ بحيث يؤدي تكرارها إلى تعود الأطفال على الخروج لمعرفة المزيد حول الحياة تحت ظل التنظيم والتعاطف معه والإيمان به.

من جانب آخر وفي السياق نفسه، يُشجَّع الأطفال روتينياً على حضور الإعدامات العلنية. في البدء تعرض عليهم أفلام الإعدامات، وبالتدريج يتم إحضارهم في الفعاليات الحية. إن تعود الأطفال على مشاهدة مثل هذا العقاب البدني، سيؤدي إلى استيعابهم لهذا العنف وعدّها شيئاً طبيعياً، وسيؤدي بالنتيجة إلى ممارسته، أو بأقل تقدير تقَبّل ممارسته.

تظهر أشرطة الفيديو الدعائية لداعش، وقوف الأطفال بعناية أمام الكاميرا، ويُدربون على كيفية التصرف في مثل تلك الممارسات، وفي بعض الحالات، يتم الثناء على الأطفال الحاضرين الشاهرين للسلاح، أو الرافعين للرؤوس المقطوعة لضحايا داعش. ويتعلم الأطفال عموماً، وأبناء

٦– ميا بلوم، «أشبال الخلافة – أطفال داعش»، حصاد البيان، العدد ٢، بغداد– مركز البيان للدراسات والتخطيط، آب ٢٠١٥، ص: ١٦١– ١٦٨.

المقاتلين الأجانب والمحليين على وجه الخصوص، أن المشاركة والحضور في مثل هكذا مناسبات تتضمن منح مكافآت.

٢. التعليم، والقهر، والاختيار:

بعد حضور الأطفال في مناسبات واجتماعات متعددة «احضرْ، وألق التحية فقط، شاهدْ وتعلّم»، فإن الخطوة المقبلة في التلقين تحدث من خلال زجهم في برامج التعليم المجاني وبمناهج خاصة معدة من قبل داعش؛ إذ فرض التنظيم سيطرته على العديد من المدارس والمساجد. وعلى الرغم من أن العديد من معلمي المدارس الأصلية بقوا في مواقعهم، لكن عليهم تدريس مناهج أعدت من قبل التنظيم تقدم لتلاميذ ذكور (فقط) مفصولين عن الجنس الآخر تماماً، ويتضمن ذلك المنهج شروحات للتدريب على الأسلحة ودروس فقهية للتكييف الأيديولوجي المتشدد. ولا يبدو للمشاهد الخارجي وللوهلة الأولى أن الحضور إلى المدارس شيء إلزامي للأطفال وذويهم، ولكن الكثير من الآباء يرسلون أطفالهم من دون إكراه (أسر المقاتلين الأجانب والمحليين المنتمين للتنظيم)، وفي عدد قليل من الحالات تلقى الأهل الذين رفضوا الامتثال للتنظيم تهديدات بشأن ذلك (الأسر غير الراغبة بالانتماء للتنظيم).

في تلك المدارس، يتعلم الأطفال منهجياً أيديولوجية داعش؛ مما يجعلهم أقرب إلى بعضهم بعضاً، وكذلك لأعضاء التنظيم الذين يعملون على اكتشاف الأطفال ذوي الموهبة الكافية ليتم زجهم فيما بعد في أحد معسكرات التدريب المخصصة للجماعة لكسب صفة «شبل» من أشبال الخلافة وجيشها المرتقب.

ينظر التنظيم إلى الأطفال باعتبارهم أدوات للدفاع عنه؛ مما يجعل التعليم بمهاراته المعهودة شيئاً غير ضروري، فهم غير مهتمين في خلق توافق أيديولوجي للأطفال، أو وضع مواد تساعد على اكتسابهم معارف متنوعة، والشيء الوحيد الذي يحتاجونه هو إعداد أشخاص مؤهلين للقتال، وهذا ما ندعوه بخاصية (القهر) أو أحادية التوجيه، وإلزامية التنفيذ.

يولّد الانضمام لداعش شعوراً بالفخر، والهيبة، والمنافسة داخل الأطفال المنتمين إليه « أشبال الخلافة»، ليكون كل طفل مؤهلاً للتدريب العسكري أيضاً. ويُعدُّ التلاميذ الأصغر سناً في البداية وكتطوير مرحلي للعمل كجواسيس وتشجيعهم على المراقبة والاطلاع على أفراد الأسرة أو الجيران الذين ينتقدون داعش أو ينتهكون أحد قوانين الشريعة التي يعتقدها التنظيم، ويعرف هؤلاء

المجندون الصغار أن القيام بعمل جيد سيزيد من فرصهم للدخول في معسكر تدريب الأشبال؛ فإذا نجحوا بذلك واجتازوا المرحلة فإنهم سيخضعون لعملية منهجية ومنظمة لتطويرهم، التي تنطوي على التلقين والتدريب البدني. وبالمرحلة هذه يقلد الأطفال أدوار الكبار، حيث يرتدون زياً مشابهاً ويتعلمون اللغة التي يتداولها الكبار، ويدرسون مواصفات «الأعداء (الكفار)» وعن الأسباب التي توجب قتلهم واستئصالهم.

صمم داعش عملية منهجية لتخريج شباب مسلح كفوء، يتبنى حقاً كل تعاليم التنظيم ويؤمن بها؛ بحيث يشهد الأشبال المجندون –مثل غيرهم من الأطفال في المناطق التي تسيطر عليها داعش– عمليات الإعدام، والرجم، وقطع الرؤوس، بيد أن هؤلاء الأشبال يتحولون من رؤية الإعدام إلى مرافقة السجناء والضحايا إلى مذابحهم، وفي بعض الحالات يوزع الأشبال السكاكين للبالغين قبل قطع رؤوس المحاكمين، وأخيراً –وفي العديد من الحالات– ينفذ هؤلاء الأشبال عمليات الإعدام بأنفسهم، ويعد هذا هو الاختيار النهائي والأكثر تطرفاً لإثبات الولاء داخل التنظيم.

٣. التخصص والتمركز:

اقتصرت المراحل السابقة على فعاليات وأدوار متعددة ومتداخلة جماعية الطابع، يقوم بها الأطفال من أشبال داعش عموماً، لكنَّ المرحلة الحالية يعمد فيها التنظيم على جعل الأطفال ينجزون مهام متخصصة على وفقا ما أظهروه خلال التدريب والمعايشة والدرس، ليتم –بناءً على ذلك– تصنيفهم وأكتشاف استعداداتهم ومواهبهم، حيث يُعيَّن بعضهم في نقاط التفتيش أو يؤدون مهام الحراسة الشخصية للقادة، أو يرتدون حزاماً ناسفاً، حتى لو لم يكونوا انتحاريين فعليين، إذ يجري عبر ذلك فحص رباطة جأشهم واعتيادهم على حمل الحزام الناسف ليستخدموا بعد ذلك انتحاريين فعليين، وهذا ما نطلق عليه خاصية (التخصص). وينشر الأطفال الذين يبدون الاستعداد للتواصل والحاصلين على فهم أعمق للأيديولوجية الداعشية كمجندين مدربين ومشرفين على أطفال آخرين، حيث يعتمدون في هذا على اللغة المشتركة والخاصة بالفئة العمرية (للأطفال) كأداة تسمح لهم بتجنيد أطفال آخرين وكسبهم لداعش.

إن تجنيد الأطفال لا يحفّز البالغين على العمل مع التنظيم ويخلق لهم تحدياً فقط، إلا أنه يساعد أيضاً في إغراء مزيد من الأطفال ويدفعهم إلى الانضمام للتنظيم مع وعود الحصول على مكانة ومكافآت من المسلحين البالغين والجمهور العام على حد سواء.

ويطلب من الأشبال المتخرجين حديثاً التجوال في المدينة علناً بالزي الكامل المخصص للمقاتلين، مع حملهم لأسلحة متعددة للإشارة إلى قوتهم وانضباطهم من جانب، ومن جانب آخر لإظهار العنف الرمزي الذي يساعد في نشر الخوف والرهبة في قلوب معارضي التنظيم. ويطلب منهم أيضاً استعراض بعض الفنون القتالية في الساحات العامة، حيث يقوم خلالها الأشبال بحركات وفعاليات بينما يتلقون خلالها الضرب من القادة الكبار كنوع من أنواع إظهار قدراتهم القتالية وتحملهم، ويرافقهم غالباً في تلك الفعاليات العشرات من الأطفال الأصغر سناً الذين تبدو عليهم علامات الاستغراب والإعجاب. وتُكرّر تلك الفعاليات مع كل دورة من الخريجين الأشبال لكسب مزيد من الأطفال الجدد الراغبين بالتجندين ضمن صفوف الأشبال، وهذا ما نطلق عليه خاصية (التمركز) أي تمركز التنظيم وتمدده.

لقد طور داعش منهجية خاصة فاقت ما جرى اعتماده سابقاً من قبل الجماعات الإرهابية لكسب المجندين؛ لبقاء التنظيم واستمرارية قوته أكبر قدر ممكن، إذ إن الأولوية اللأولى للمنظمات الإرهابية هو البقاء على قيد الحياة، ولذلك فإن ضمان الاستمرارية وطول العمر للجماعة الرئيسة من خلال زجها بدماء جديدة دورياً، ويعد ذلك الأمر المفتاح الرئيس لتحقيق ذلك الغرض. وقد عمل داعش أيضاً على تطوير بنية تقوم على مبادئ التجنيد التي تجمع بين التدريب البدني والعسكري المكثفين، مع مستويات عميقة من التلقين والتأهيل النفسي والاجتماعي والعقائدي، التي تتواجد بندرة حتى في تجنيد الإرهابين الكبار؛ لذا يمكننا القول: إن داعش –على وفق المراحل الست التي عُرضت آنفاً– قد نجح بمقدار كبير في تصمم عملية منهجية لا لتخريج آلات حربية فحسب، بل لتخريج شباب مسلح كفوء يتبنى حقاً كل تعاليم التنظيم.

ولغرض إعادة تأهيل ودمج أولائك الأطفال المحررين من داعش، سيتطلب الأمر إعداد برنامج مركبة ومتعددة وذات مستوى عالٍ من التنسيق والإبداع لمختلف الاختصاصات لتحقيق ذلك. من بينها معالجة الصدمات النفسية، والتشوهات في العلاقات الأسرية والاجتماعية، وسيحتاج الأطفال أيضاً لإعادة تأهيل تعليمي؛ حتى يتمكنوا من نسيان التشويه في العقيدة الإسلامية، وإعادة تلقي لمختلف المعارف والعلوم، فضلاً عن التدريب المهني. وقد يعاني هؤلاء الأطفال من مشكلات في التنشئة الاجتماعية حيث تتزايد احتمالية افتقارهم للقدرة على التعاطف والتواصل. وستؤدي أسر الأطفال دوراً إيجابياً أو سلبياً في إعادة دمج أبنائهم وتأهيلهم؛ لذلك سيكون من الضروري فصل بعض الأطفال عن أعضاء الأسرة، ولاسيما السلبيين منهم، مما سيجعل التطبيع والعودة إلى الحياة

الطبيعية أكثر تحدياً، في حين أن هذا سوف يكون معقداً ومربكاً بالتأكيد؛ لذا تعمل الدراسة الحالية في مخرجاتها على اقتراح بعض من تلك السياسات والبرامج.

حالات منظورة لمشكلات تتطلب العلاج:

١. الأطفال المولودون عن زواج الأجانب (من المنتمين لداعش) في العراق والذين فقدوا ذويهم. ما الموقف القانوني من الأطفال (الأيتام أو مجهولي النسب) المولدين لأبوين أجانب؟

٢. الأطفال المولودون لزوج أجنبي وأم عراقية أو العكس (من المنتمين لداعش) في العراق والذين فقدو ذويهم.

٣. يوجد ما يقرب من (٣٠٠٠) طفل تم إعدادهم ليكونوا قوات نخبة تقاتل في صفوف داعش وتحت برنامج مكثف حمل عنوان (كيف تكون مجاهداً في سبيل الله؟). قتل بعضهم خلال المعارك وما يزال أغلبهم أحياء بعد تحرير مدنهم.

٤. ينبغي التعامل مع الأطفال فيما يخص برامج التأهيل النفسي والاجتماعي على وفق المراحل العمرية، وعلى النحو الآتي: (١-٦، ٧-١٢، ١٣- أقل من ١٨)، ومن جانب آخر ينبغي تصنيفهم من حيث مستوى اشتراكهم في أعمال عنفية على ثلاثة مستويات، وعلى النحو الآتي: (شاهد أعمال عنف ولم يشارك فيها، شارك في أعمال عنف ولم ينفذها بنفسه، نفذ أعمال عنف وقتل بنفسه).

وبناءً على ما تقدم، ينبغي أن تكون مخرجات الدراسة الحالية بمنزلة خطة سياساتية تأخذ أثرها للتنفيذ لا هبّة آنية؛ ذلك لأن مقصدها ليس مواجهة تنظيم معين أو مشكلة آنية، إنما تسعى إلى نشر فكر سليم متوازن يضمن مجتمعاً آمناً متماسكاً أمام الأخطار المحدقة، حصيناً أمام التحديات المختلفة، تشارك فيها المؤسسات المعنية كافة رسمياً وشعبياً، وفيما يأتي توضيح لمقترحات أطر عمل مجموعة من تلك المؤسسات وأدوارها، فضلاً عن مصفوفة سياسات لمختلف مؤسسات الدولة وإجراءاتها التنفيذية، والتي يمكننا إجمالها على النحو الآتي:

المحور الأول: (التوصيات ذات التأثير المباشر على الأطفال واليافعين):

١. مراجعة المناهج المدرسية ولاسيما مناهج التربية الإسلامية، واللغة العربية، والتأريخ، والتربية الوطنية، والثقافة العامة؛ لترسيخ الصورة المعتدلة للدين الإسلامي والتركيز في معاني الاعتدال والوسطية والقيم الإنسانية العليا مثل العدالة، والتسامح، والمحبة، وقبول الآخر المختلف، مع التركيز على مناهج المرحلة الابتدائية والثانوية وعلى نحوٍ خاص.

٢. تطوير العلاقة التي تربط الطفل بالمدرسة وتحسينها؛ لتحقيق نتائج تربوية أفضل، ووضع التدابير اللازمة لمعالجة ظاهرة التسرب المدرسي بتطبيق أحكام القانون وبالتشارك مع الجهات المعنية، وتطوير التشريعات لتجاوز الثغرات بهذا الشأن، فضلاً عن توجيه الدعم المالي للعوائل الفقيرة لتمكينها من تسجيل أبنائها في المدارس.

٣. تفعيل الرقابة على المدارس الأهلية والخاصة، فيما يخصُّ برامج الأنشطة اللا صفية المرافقة للمنهاج، والتأكد من انسجامها مع فلسفة التربية والتعليم العراقية ذات القيم الوسطية والمعتدلة.

٤. توسيع مظلة الأنشطة التربوية والتركيزعلى ثقافة العمل التطوعي ورعاية المبدعين والمبتكرين؛ لتشمل أكبر عدد من التلاميذ والطلبة، ولاسيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وذلك لتقليص السلوك العدواني والعنفي لدى الأطفال، كي يعيشوا آمنين.

٥. إعداد برامج وأنشطة نظرية وعملية علمية وترفيهية تتبناها وزارة التربية و بإشراف منظمة اليونيسيف وتنسيقها ودعمها، لغرض إعادة تأهيل وتطوير التلاميذ والطلبة الذين مكثوا مع داعش أو خضعوا لمناطق سيطرتهم وتعلموا في مدارسهم.

٦. طبع كراسات تعليمية على شكل قصص وحكايات أطفال ويافعين وبرسوم تصويرية وكريكاتيرية؛ لتدريب التلاميذ عليها في أوقات الدوام وفي العطل الصيفية، فضلاً عن توزيعها مجاناً على الأهالي في المناطق المحررة، تقوم على تعزيز الثقة والتسامح لدى الأطفال، تتبناها دار ثقافة الطفل في وزارة الثقافة الاتحادية.

٧. اعتماد أساليب التعليم من خلال اللعب والترفية كأسلوب لإعادة التأهيل والتطوير وإزالت الآثار الناتجة عن ممارسات الإرهابيين على الأطفال والتلاميذ، ولاسيما المعنفين

منهم، فضلاً عن الأطفال الذين خضعوا لفعل ارهابي وإجرامي. وذلك لتحقيق السعادة للأطفال، وتمكينهم من الاستمتاع باللعب، استناداً إلى المادة الخاصة بالأطفال في اتفاقية جنيف "حق الطفل باللعب».

٨. تطوير معارف معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها وإخضاعهم لدورات تدريبية في مجال المناظرات الشرعية وكشف انحراف الفكر المتطرف والتكفيري المنحرف عن مبادئ الدين الإسلامي وقيمها، وتدريبهم على عرض المقارنات بين الأديان التي تركز في التماثل والتشابه بينها، والتركيز على السمات الأخلاقية العامة والسلوكيات القائمة على التعاون والتسامح.

٩. أن تشدد وزارة التجارة ومجالس المحافظات ووزارة الداخلية عمليات منح التراخيص للأسلحة والذخائر ومحال بيعها، ووضع التدابير لمنع استيراد المفرقعات النارية والألعاب الشبيهة بالأسلحة، ومنع بيعها ومصادرة المتوافر منها في الأسواق.

١٠. أن تأخذ وزارة الشباب والرياضة على عاتقها –وبالتعاون مع وزارتي التربية والعمل والشؤون الاجتماعية– إعداد خطط وبرامج وأنشطة تنفّذ على نحوٍ خاص في المناطق التي شهدت عنفاً وعمليات عسكرية وتوتراً أمنياً، فضلاً عن المناطق المحررة من الإرهاب التي تتمثل بمخيمات كشفية، ومسابقات للأطفال واليافعين، ودورات تدريبية وترفهية لكسب الفئات العمرية المستهدفة وإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً.

١١. أن تنتج وزارة الثقافة وشبكة الإعلام العراقي رسائل إعلامية متنوعة –قصصاً قصيرة، أفلاماً كارتونية أطفال، مسرحيات أطفال، رسوماً تنبذ العنف والارهاب، برامج إذاعية– وبثها عبر وسائل إعلام متعددة (مرئية، ومسموعة، ومقروءة، وإلكترونية)، فضلاً عن بثها في المدارس وباحات للعب الأطفال واليافعين. توضح حجم الرفض الشعبي للتطرف والغلو والتكفير، ويكون ذلك في وقت ملائم حتى يتسنى الوصول إلى أكبر شريحة من الفئة المستهدفة.

١٢. أن توسع شبكة الاعلام العراقية –بالتعاون مع الفضائيات العراقية الأخرى– مساحة التغطية الإعلامية للأنشطة الشبابية والترفيهية والمسابقات التي تجذب اليافعين والأطفال للمساعدة في زيادة الوعي بالتسامح والتنوع ونبذ الغلو والتطرف.

١٣. إصدار تعليمات من وزارة التربية تتضمن وجوب تعيين باحث نفسي وباحث اجتماعي في كل مدرسة من مدارس المناطق الحرة (كمرحلة أولى، تعمم فيما بعد على جميع مدارس العرق)؛ لتقديم النصح والإرشاد والتوجية والرعاية للطلبة والتلاميذ وذويهم، وتفعيل دور الرقابة التخصصية في النواحي النفسية والاجتماعية.

المحور الثاني: (التوصيات ذات التأثير غير المباشر على الأطفال واليافعين):

١. إعداد سياسة وطنية لمعالجة آثار الإرهاب والفكر المتطرف على الأطفال، تتبناها مستشارية الأمن الوطني وبمشاركة الجهات ذات العلاقة، على أن تتضمن محاور تفصيلية لمختلف الوزارات والهيئات والتشكيلات لتمكنها من القيام بدورها النهضوي ومسؤولياتها التوعوية والإجرائية التنفيذية.

٢. إعداد برنامج تدريبي تأهيلي يستهدف الارتقاء بالأئمة والوعاظ العاملين في المساجد على مستوى الوقفين، ولاسيما العاملين منهم في المناطق المحررة أو التي شهدت موجات عنف وتحريض وتطرف، على أن يعتمد في هذه التدريبات منهج الحوار وقبول الرأي الآخر، ويتولى إدارتها أساتذة كفوئين من المتخصصين والقادرين في مجال الشريعة وغيرها من الاختصاصات التربوية، والاجتماعية، والنفسية، ممن يحظون باحترام قطاعات المجتمع وتقديرهم والقادرين على إحداث التغيير المنشود لتحصين المتدربين من التأثر بالفكر المتطرف والتكفيري، ووضع برامج وخطط تأهيلية تدريبية يشارك فيها العاملون في المساجد من غير المؤهلين شرعياً لتبصيرهم بسماحة الإسلام ووسطيته واعتداله وبما يضمن تحصينهم من الانزلاق في مهاوي الغلو والتطرف.

٣. ضرورة عمل المنظمات المحلية والدولية على برامج موجّهة لذوي الأطفال (الأب، الأم)، من أجل توعيتهم بكيفية التعامل مع الأطفال المعرّضين لمشاهد العنف بصورة عامة، والأطفال الذين شاركوا في جرائم داعش على نحوٍ خاص.

٤. أن يتبنى الوقفين (السني والشيعي) توجيه الأئمة والخطباء –بعد تأهيلهم– للتحدث إلى الناس، عبر عظاتهم وخطبهم ولقاءاتهم، حول خطورة الأفكار المتطرفة وانعكاساتها السلبية على الدين والمجتمع والأمة.

٥. توسيع قاعدة الاستفادة من ذوي الخبرات العلمية والوعظية من ملاكات الجامعات

والقوات المسلحة والمرجعيات الدينية، والقضاة، ومستشارية الأمن الوطني، والتربية والتعليم، وشبكة الإعلام، والأدباء والشعراء، والفنانين، بما يضمن المشاركة في عملية وعظية متكاملة تكرس الفكر الوسطي وتحارب الغلو والتطرف.

٦. تكثيف الجهود وتشكيل لجنة عليا يرأسها عضو من الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن الجهات ذات العلاقة لوضع الخطط اللازمة لنشر الفكر المستنير، وبيان صورة الإسلام بوسطية واعتدال ولاسيما في المناطق التي تشهد تمدداً للفكر المتطرف.

٧. أن تعمل وزارة التربية على وضع معايير تستهدف استقطاب المعلمين غير المتطرفين وانتقاءهم وتعيينهم وتقييم أدائهم دورياً.

٨. أن تعمل وزارة التربية على وضع خطة تدريجية لاستبعاد المعلمين والموظفين من أصحاب الفكر المتطرف واعتماد الاستشارات الأمنية في التعيينات الجديدة واستبعاد المتطرفين من لجان تأليف المناهج، وبنحو خاص في المناطق المحررة من الإرهاب.

٩. أن تعمل دائرة شؤون العشائر في وزارة الداخلية على تفعيل دور الوجهاء والشخصيات المؤثرة عشائرياً في المحافظات لمواجهة الفكر التكفيري، وضمان تأييدهم لإجراءات الدولة ضد هذا الفكر وأتباعه والمروجين له.

١٠. توظيف المنتديات واللقاءات الثقافية والتجمعات الطلابية والأيام العلمية والنشرات الاعلامية والاذاعات الجامعية، وغيرها في الجامعات والكليات؛ لمناهضة التطرف والفكر التكفيري.

١١. تفعيل دور الوعي النسائي ووضع الخطط والبرامج اللازمة لكسر حالة الجمود بتفعيل برامج توعوية نسوية تؤثر إيجابياً في توجهاتهن، وعلى نحوٍ خاص لليافعات والمراهقات.

١٢. أن تراقب وزارة الثقافة –بالتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية– المؤلفات والمصنفات التي تحرض على التطرف والعنف ومنع دخولها وتداولها وبيعها.

١٣. أن تتابع الحكومات المحلية في المحافظات المحررة المكتوبات والشعارات والرسومات

على الجدران في الأماكن العامة التي تشير إلى تنظيم داعش أو أي من رموزه والعمل على إزالتها من جميع المناطق، ورصد مؤيديها، وتشخيصهم، واتخاذ المقتضى الإداري والقانوني بشأنهم.

١٤. تعزيز مشاركة المؤسسات المعنية –حكومات محلية، القوات الأمنية بتنوعها– في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والبرامج الأمنية بما يراعي خصوصية كل محافظة.

١٥. أن تقوم وزارة التعليم العالي بتشجيع طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئات التدريس على اعداد بحوث في موضوع التطرف والفكر التكفيري وكيفية معالجة آثاره وتداعياته.

١٦. أن تتخذ وزارة الاتصالات والجهات المعنية الأخرى التدابير اللازمة لمراقبة محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الذي يشتمل على أي نصوص أو كتابات أو رسومات أو رموز أو خرائط، وغيرها، من تلك التي تروّج للتطرف والفكر التفكيري، أو تؤيده، أو تدافع عنه.

١٧. أن تؤكد وزارة الاتصالات والجهات المعنية الأخرى ضرورة تصويب أوضاع شرائح الهواتف المحمولة بربطها بأسماء مستخدميها الفعليين وتوثيقها، وعدم صرف أي بطاقات مسبقة الدفع أو خطوط جديدة من دون توثيق، وحجب الخدمة عن الخطوط غير الموثقة.

١٨. على وزارة الاتصالات والجهات المعنية الأخرى التشديد في بيع بطاقات الهواتف المحمولة وخطوط الإنترنت للأجانب، وحصرها بمن يحوزون على إقامات عمل وتصاريح سارية المفعول، وبطاقات لجوء.

١٩. أن تقيّد وزارة الاتصالات والجهات المعنية الأخرى حرية الوصول إلى المعلومات الحساسة وتقيّد كذلك الاطلاع عليها في شركات الاتصالات، والتدقيق الأمني على العاملين فيها.

٢٠. أن تربط وزارة الاتصالات والجهات المعنية الأخرى بربط جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على الشبكة الحكومية الآمنة.

٢١. أن تطوّر شبكة الإعلام العراقي والفضائيات العراقية الأخرى رسائل اتصالية تعكس دور القوات المسلحة العراقية وبمختلف تشكيلاتها في مجالات حفظ السلام على المستوى المحلي للمحافظة، واستقبال النازحين الفارين من مناطق الصراعات المسلحة، وتقديم الخدمات الصحية والإغاثية في المناطق غير المستقرة، وإبراز دورها في إعادة الإعمار، وإزالة الألغام والمفخخات من الطرق والبنايات والجسور؛ لزيادة التفاعل الاجتماعي معها ولتقبل عناصرها وتأييدهم ودعمهم.